

# تضامن نقابي مع عمال «إيكويت»: الاعتصام أولى خطوات التصعيد

مسؤولوها أكدوا وقوف جميع العاملين مع قضيتهم العادلة



فايز المطيري



بدر الحسينان



خالد العنزي



محمد الهلمان



فئيس العجمي

دعا رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت فايز المطيري جميع العاملين في شركة إيكويت للبترول وكيمويات للتجاوب مع دعوة نقابتهم للاعتصام.

وقال المطيري إن الشركة اختارت الجوهر الى خيار المجابهة مع النقابة، وفضلت عدم القبول بالتفاوض من أجل إيجاد حل للقضايا العمالية، مما اعطى العمال ونقابتهم كل الحق في التصعيد والإدارة، وذلك حرصاً منا مصالحهم وديمومة عملهم.

وأضاف: لقد حاولنا التدخل لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر، وقد خاطب الاتحاد العام لعمال الكويت حمد التريكت، الرئيس التنفيذي للشركة، طالباً عقد لقاء مشترك بينه وبين قيادة الاتحاد والنقابة من أجل التباحث بقضايا العاملين في الشركة ومستقبل العلاقات بين النقابة والإدارة، وذلك حرصاً منا على استمرار العلاقات الودية بين الطرفين في سبيل مصلحة العمال والشركة، والاقتصاد الوطني على السواء، وإيماناً منا بأن الحوار هو أفضل السبل لإيجاد الحلول الملائمة للخلافات والحفاظ على السلم الاجتماعي بين فرقاء الإنتاج. غير أن الشركة تجاهلت كتابتنا ولم ترد عليه حتى هذه اللحظة، رافضة بذلك أي حوار بناء يمكن أن يؤدي الى ايجاد حل لازمة وإيصال العمال الى حقيهم، ومعلنة خيار المجابهة والتصعيد بدلا من التفاهم والمصالحة.

وزاد المطيري: إن العمال ونقابتهم ليسوا هوة اعتصامات واضرابات، وإنما هم طلاب حق يسعون لتلقيه بالوسائل المشروعة المتاحة لهم. وطالما أن النقابة هي التي اختارت خيار المجابهة، فإن اعتصام العمال مشروع ومحق، والاتحاد العام لعمال الكويت يدعم ويساند أي تحرك تقوم به النقابة في هذا السبيل، ونحن ندعو جميع العاملين في الشركة للمشاركة في هذا الاعتصام بغفالية.

## الهملان: قوانين الدولة

أكد نائب رئيس مجلس إدارة نقابة عمال شركة البترول الوطنية الكويتية محمد الهملان أن قيام شركة إيكويت بتسريح العمالة الوطنية ما هو إلا صورة من صور الرأسمالية الجشعة التي تحارب الطبقة العاملة ولا تحترق لأوضاعهم ولا لظروفهم وأن شركة إيكويت تريد فرض قوانينها وسياساتها على قوانين الدولة مستغلة بعض الثغرات في القانون فتقوم بالتحليل والقفز على القوانين واللوائح والنظم، وهذا ما أكد رفضنا وحذرتنا من التخصصية في القطاع النفطي حتى مع وجود الكثير من الضمانات القانونية والدستورية لحماية العمالة الوطنية.

وأوضح الهملان أن شركة إيكويت ادعت أنها تطبق القوانين واللوائح والنظم حسب قانون القطاع الأهلي 2010/6 وهذا خلافاً للواقع، حيث قامت بتسريح العمالة الوطنية وفقاً لادابهم المنخفض حسب ادعائنا وهذا يحتاج إلى الكثير من الإنذابات والإجراءات ذلك قبل مستغلة هذه

الثغرة القانونية لتحقيق مآربها، وإنما لم تقم بتشكيل لجنة متابعة تدني الاداء الذي يتخذ في مثل تلك الحالات بعد مرور أول ستة من تدني أداء أي موظف - وهي بذلك خالفت أحد أهم الشروط القانونية المتبعة.

وأضاف الهملان إن شركة إيكويت تستفيد من جميع الخدمات التي تقدمها الدولة لها وبأسعار تشجيعية بما في ذلك مدخلات صناعتها - فعلى مجلس الأمة والحكومة مراجعة كل هذه الأمور لطالما استمرت الشركة في هذا النهج الذي يخالف القوانين «حيث إن شركة إيكويت تستمدت من السياسات والقوانين من شركة داو كيميكال التي اتبعت سياسة تسريح العمالة في جميع أنحاء العالم».

واختتم الهملان قائلًا إن الخطوات التي اتخذت من قبل نقابة العاملين بشركة إيكويت بالاعتصام والاضراب هي الخطوة الصحيحة التي نؤيدها ونذعمها ونحن عمال شركة إيكويت بالوقوف والالتفاف حول نقابتهم لرعد تلك التصرفات لأنه خطر بات يهدد الجميع.

## العنزي: إجراءات تصعيدية

وأعلن نائب رئيس نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي خالد العنزي أن النقابة تدعم نقابة العاملين بشركة إيكويت في جميع الإجراءات التصعيدية التي تتخذها ضد مجلس إدارة الشركة مع الاعتصام الى الاضراب

وغيرها ممن الخطوات املا في ان يتدخل سمو رئيس مجلس الوزراء شخصيا لوضع الامور في نصابها الصحيح وإعادة الموظفين الكويتيين السى وظائفهم والتنبيه على إدارة الشركة بعدم تكرار ذلك الأمر. وقال العنزي في تصريح صحفي ان ما تقوم به إدارة شركة «إيكويت» باتخاذ سياسة الفصل التعسفي للموظفين الكويتيين لهو بداية سيئة على النهج القادم في حال تمت خصخصة القطاع النفطي الذي يعتبر عصب اقتصادنا ومورد دخلنا الوحيد مشددا على ان عمال النفط سينصدون بكل قوة لهذا القانون الجائر الذي سيوجه بالاساس الى الخلل من العمالة الوطنية لصالح عمالة آسيوية رخيصة الثمن وغير مدربة.

واكد ان قانون العمل الكويتي ينص على أنه لا يجوز فصل العامل إلا بعد إبلاغه كتابة وسماع دفاعه وهو ما لم يحدث بالإضافة إلى التدرج في الجزاء وهو أيضا لم يحدث علما أن لأحة الشركة نصت على وضع خطة تدريبية للعامل الضعيف وليس فصله.

وابدى العنزي استيائه من الأسلوب غير الإنساني والحضاري الذي تعاملت به الشركة مع الموظفين الذين قامت بفصلهم متسائلا «لماذا لم تقم إدارة الشركة بتطبيق القانون رقم 2010/6 بشأن العمل في القطاع الأهلي على ابنائها العاملين على الرغم من ان الشركة الكويتية تم

اشهارها بالكويت ومركز ادارتها بالكويت وهذا هو السبب الحقيقي في الازمة الراهنة بقيام ادارة الشركة باتباع سلوك الشريك الاجنبي في هذه الاجراءات التعسفية رافضة تطبيق ما نص عليه القانون الذي يحكم العلاقة بين العامل ورب العمل.

وختم العنزي تصريحاته بالتأكيد على ان نقابة خدمات القطاع النفطي ستظل - كما عهدنا الجميع - مدافعا قويا عن حقوق اخوانهم العاملين في مختلفه قطاعات العمل النفطي في البلاد باعتبارها شريان الحياة في وطننا، وستقف بكل قوة صفاً واحدا خلف اخوانهم في شركة «إيكويت» حتى يعود الحق لأصحابه وينتهي هذا الأسلوب العبيثي الذي يقوم على المزاجية والانتقائية في القرارات دون ادنى وازع ديني أو اخلاقي أو وطني.

## المطوع: ظلم للعاملين

وأعرب سكر تير عام اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ناصر المطوع عن استيائه الشديد مما يحدث حاليا من ظلم وبخس لحقوق العاملين في شركة إيكويت للبترول وكيمويات والسذي تمثل مؤخرا من عملية نقشي الحاسوبية والانتقائية في القرارات التي تمثلت في تنفيذ عشوائي لعدد من العاملين الكويتيين بها الأمر الذي اعتبره تصرفات غير مسؤولة أضرت بالعمالة الوطنية، يجب أن

تقف عندها ونحاسب من وراءها، نكف ماتمارسه الشركة حاليا من تهيبش للقوانين الكويتية المتخلة في القانون رقم 2010/6م في شأن العمل في القطاع الأهلي والقانون رقم 28 لسنة 1969م في القطاع النفطي أدى الى:

- تسرب العمالة والكفاءات والكوادر الكويتية من الشركة.
- ضياع الامان الوظيفي.
- تصفية العنصر الوطني.
- جمود وظيفي بشتى أنواعه.
- اتباع سياسة الشريك الاجنبي CHEMICAL-DOW من دون دراسة.
- محاولة تصفية الحسابات وانهاء خدمات نقابيين سابقين.

وقال المطوع ان ما يمارسه قياديو الشركة من تخبط وقطع لآرزاق العاملين انما هو أمر ليس بالهين وان هذه الممارسات الجائرة بحق الموظفين الكويتيين الذين أقنوا سنوات عمرهم في خدمة الشركة انما لن يضيع سدى ولن يكون عرضة للمزاجية لهذه الفئة من القيادات التي وضعت مصلحتها الشخصية متناسية مصلحة البلاد وحقوق العباد. وبين المطوع بأن اتحاد عمال البترول والصناعة البتروكيماويات بصفته الممثل الرئيسي عن حقوق العاملين في القطاع النفطي سيكون له الموقف الحازم تجاه من تسول له نفسه البحث بمقررات الدولة والاستهتار بالعنصر البشري والوطني وأن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات تصعيدية أكبر من الاعتصام تكشف مواطن الخلل ومدى العبث الذي تمارسه قيادات الشركة التي عانت فسادا في أزوقتها، والتي يجب عليها اصلاح مواطن الخلل وإعادة الموظفين الى اعمالهم.

وتساءل المطوع تحت أي بند تم تنفيذ العاملين؟ وهل تم التحقيق معهم؟ وهل يستدعي هذا الأمر تنفيذهم وقطع أرزاقهم؟ ألم يراع أصحاب الكراسي العاجية بالشركة عدم الخدمة الطويلة لهؤلاء العاملين؟ ألم يراع من قام بتنفيذهم أن لهذه العمالة أبناء ويعيلون أسرا كبيرة؟ هل هذا ما يسمى بالقطاع الخاص الذي يقضي على البطالة؟ أين خطط التنمية في دعم العمالة الوطنية؟ إن كل هذه الأسئلة هي محط أنظار الجميع عن عملية الاستهتار هذه لن نمر مرور الكرام على قيادات الشركة سرعة معالجة هذا الأمر وإطفاء شعلة الغضب بإعادة العاملين الى مواقع عملهم وإصلاح

ما اقترفته أيديهم والافستكون لهم بالمرصاد.

## لا أمان وظيفياً

وأعبر نائب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية مشاري الرشيدى عن بالغ أسفه وشديد استغراب النقابة للإجراءات المتبعة من قبل شركة إيكويت بتسريح العمالة الوطنية بأسلوب مناف للقانون ولأسباب تعطي الحق لتصفية الموظفن مما يؤثر سلبا على دور العمالة الوطنية في هذا القطاع وضياح الاحساس بالأمان الوظيفي. عن طريق فرض قوانين الشريك الاجنبي على قوانين الدولة وأخذ القوانين المحلية بما يتناسب مع رغبات الشركة وغرض النظر عن القوانين التي تعطي الحقوق للعاملين وتمحيهم من التعسف الاداري، بما في ذلك التخلص من الالتزام بتطبيق قانون العمل رقم 2010/6 في شأن العمل في القطاع الأهلي وقانون رقم 28 لسنة 1969 فمن الاجدى ان تلتزم الشركة بالحفاظ على حقوق عاملين والالتزام بقوانين الدولة وعدم الانصياع للأساءات الخارجية بما يضر بمصلحة البلاد والعباد.وأعلن أمين سر نقابة العاملين بشركة تانيد النفط الكويتية بدر الحسينان تأييد النقابة ومشاركتها وتضامنها مع نقابة إيكويت في جميع الإجراءات التصاعدية التي تقوم بها النقابة وتوجه للشركة «إيكويت» تحذيرها منغبة الاستمرار في سياسة الفصل التعسفي، معتبرا أن «إيكويت» تستغل الثغرات القانونية لتسريح العمالة الوطنية وخاصة أن جميع إجراءات الفصل جاءت مخالفة لقانون العمل رقم 2010/6 حيث أكد أن قانون العمل الكويتي ينص على أنه لا يجوز فصل العامل إلا بعد إبلاغه كتابة وسماع دفاعه وهو ما لم يحدث بالإضافة إلى التدرج في الجزاء وهو أيضا لم يحدث علما بأن لأحة الشركة نصت على وضع خطة تدريبية للعامل الضعيف وليس فصله.

## العجمي كارثة خطيرة

وأكمل العجمي: ندعو الجميع الى التضامن مع نقابة «إيكويت» في جمعهم يوم الاثنين (اليوم) ونشدد على ضرورة التضامن مع الانقاضي مع العلم ان الهدف الرئيسي هو تحويل العمالة إلى عمالة وافدة تعتبر أوفر مابا على صاحب الشركة ولكنها بالتحفة كارثة خطيرة وضرر كبير على العاملين.

واستنكر العجمي ما تفظ به أحد قيادات الشركة عندما قال للنقابة اننا متوجهون الى استمرار الفصل ولن يوفقنا أحد سواء نقابات أو اعلان أو برلمان ونحن نقول له: سترى غدا بإذن الله من يوفقك عند حدك.

ويشد العجمي موظفي شركة إيكويت الوقوف مع ممثلهم الشرعي والالتفاف حوله مشيدا في نفس الوقت بالفزعة النقابية

والدعم الكبير الذي حصلت عليه النقابة وكذلك الذي حصل عليه الاخوة العاملون في «إيكويت»، متمنيا من وزير النفط الجديد اتخاذ قرارات جريئة تبعد كل مستحدا على أن عمال النفط سينصدون بكل قوة لهذا القانون الجائر الذي سيوجه بالاساس إلى التخلص من العمالة الوطنية التي لن تكون الثور الأبيض الذي التهمه السبع في غياب إخوته، ودعا جميع العاملين بالقطاع النفطي إلى التضامن ومساندة اعتصام نقابة «إيكويت» حتى لا يأتي الدور عليهم ويكونوا مثل الثور الأسود الذي غرض الطرف عن إخوته فلما جاء الدور على التهامه قال: التهمت يوم التهم الثور الأبيض. من جهته صرح الناطق باسم اللجنة النقابية للتربية والتعليم

وأكد الحسينان على أن ما تقوم به إدارة شركة إيكويت باتخاذ سياسة الفصل التعسفي للموظفين الكويتيين هو بداية سيئة للنهج القادم في حال تمت خصخصة القطاع النفطي الذي يعتبر عصب اقتصادنا ومورد دخلنا الوحيد، مشددا على أن عمال النفط سينصدون بكل قوة لهذا القانون الجائر الذي سيوجه بالاساس إلى التخلص من العمالة الوطنية التي لن تكون الثور الأبيض الذي التهمه السبع في غياب إخوته، ودعا جميع العاملين بالقطاع النفطي إلى التضامن ومساندة اعتصام نقابة «إيكويت» حتى لا يأتي الدور عليهم ويكونوا مثل الثور الأسود الذي غرض الطرف عن إخوته فلما جاء الدور على التهامه قال: التهمت يوم التهم الثور الأبيض. من جهته صرح الناطق باسم اللجنة النقابية للتربية والتعليم



## الشرثان: نبارك للموظفين تطبيق الميزة الأفضل على أساس إجمالي آخر راتب

بارك عبدالعزيز الشرثان رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات للموظفين في القطاع النفطي تحقيق المطب التاريخي لهم والذي طال انتظاره من قبل مؤسسة البترول الكويتية بشأن احتساب الميزة الأفضل لهم.

وقال الشرثان ان الاتحاد وإيمانه بأحقية العاملين في القطاع النفطي في الحصول على الفرق في الميزة الأفضل على أساس اجمالي آخر راتب لهم قبل التقاعد فقد تابع هذا الموضوع مع إدارة المؤسسة التي بدورها أحالت هذا الموضوع لإدارة الفتوى والتشريع نظرا لتضارب القرارات والقوانين والأحكام الخاصة بهذا الموضوع ليتم بعدها تحقيق مطلب الاتحاد.

## الأحكام القضائية

وبين الشرثان انه وبعد طول انتظار وبعد النظر في

## توجه بالشكر للشؤون البلدية والتجارة لتعاونها بالإنجازات

# العجمي: تعاونية الرقة تفتتح المهرجان التسويقي الأضخم في تاريخها لمدة 5 أيام

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الرقة التعاونية فهاد العجمي أن الجمعية شهدت تطورا كبيرا على جميع الأصعدة، وذلك خلال الفترة الوجيزة التي تولى خلالها مجلس الإدارة المسؤولية، لافتا إلى أن الفترة القريبة المقبلة ستكون حافلة بالمزيد من الإنجازات والأنشطة بما يتواءم مع طموحات أهالي المنطقة، ويعطي مثالا حقيقيا للعمل التعاوني في الكويت.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده العجمي في مقر إدارة الجمعية

صباح امس للإعلان عن انطلاق أنشطة المهرجان التسويقي الكبير للجمعية اليوم الاثنين والمستمر لمدة 5 أيام فقط.

وأضاف العجمي ان هذا المهرجان يعتبر الاقوى في تاريخ الجمعية حيث ينفرد بتخفيضات كبيرة في الاسعار لأول مرة في تاريخ الجمعية، وتعتبر هذه المهرجانات المتتالية تنفيذا لما وعد به مجلس الإدارة إخوانه المساهمين باستمرار المهرجانات التسويقية على مدار العام وذلك رغبة منه في تخفيف العبء عن كاهلهم.

وتكشف العجمي عن أنه ويعون الله تم الانتهاء من أعمال المناقصة لمشروع فرع البندر، وسيتم فتح مطاريف العطاءات خلال أيام بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وستبدأ عملية البناء في وقت قريب جدا تحت إشراف مكتب التراث للاستشارات الهندسية حيث أنه المكتب المعتمد للإشراف على المشروع من قبل وزارة الشؤون.

وأضاف العجمي انه سيتم افتتاح الأفرع الجديدة قريبا جدا حيث تجري حاليا أعمال التأسيس والفرش لهذه الأفرع من قبل شركة الشائع للتجارة حيث تمت ترسية المناقصة عليها بوزارة الشؤون، كما سيتم الإعلان عن طرح بعض الأنشطة الاستثمارية الجديدة بما يفي باحتياجات الإخوة المساهمين من سكران المنطقة.



فهاد العجمي

## الأكاديمية البيئية تمنح شهادة

# الاعتماد الأخضر للأعمال

كشف المدير العام للأكاديمية البيئية صادق جعفر عن افتتاح مقر «منظمة الاعتماد الأخضر للأعمال» (IGBC) في الكويت ليكون الممثل الوحيد والرسمي في منطقة الشرق الأوسط لمنظمة الاعتماد الأخضر للأعمال التي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتشر في كندا، المملكة المتحدة، أميركا اللاتينية، وشرق آسيا و«www.igbc.me» وأضاف جعفر أن منح الاعتماد يتم للشركات والمؤسسات التي تتطابق أعمالها ومنتجاتها مع المواصفات القياسية والتي تتماشى مع الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، مشيرا إلى أن مجموع المقاييس والمواصفات تم وضعها على أسس مدروسة تحت إشراف ومراقبة من قبل مجموعة متخصصين عالميين تم اعتمادهم فيما يتعلق بالعلوم البيئية. وأضاف أن هذا الاعتماد يميز الشركة من بين منافسيها في طريقة تنفيذ أعمالها في إطار بيئي متوازن وتقليل التكاليف المالية والمادية التي يتم إنفاقها يوميا، ناهيك عن تعزيز صورة الشركة و لدى المجتمع. بالإضافة إلى جانب المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق الشركات والمؤسسات في توعية المجتمع ومشاركتهم في الحفاظ على البيئة. وقال جعفر: تتمتع شهادة «الاعتماد الأخضر للأعمال» من GBC عن غيرها من الشهادات المتعلقة بالبيئة من مثل شهادة «الأيزو 14001» الخاصة بنظم الإدارة البيئية الدعم ويجوز تحويلها خلال الشهر التالي. وقالت انه يشترط تقديم ما يثبت سداد القيسة الإيجارية السنوية للسعيمة المستحقة للهيئة قبل نهاية السنة المالية وفي حالة عدم السداد لا تصرف المخصصات العلفية. ونكرت انه لا يصراف الدعم الا بعد خصم أي مستحقات للهيئة



صادق جعفر

كشفت الهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية انه لن يتم صرف دعم الاعلاف للمربين حسب الميزانية المعتمدة للسنة المالية وذلك في قرار لرئيس مجلس الإدارة المدير العام لشؤون الزراعة والثروة السمكية م.جاسم البدر. وأضاف الهيئة في بيان صحافي ان دعم مادة الشعير يبلغ نحو 53,800 ديناراً للطن الواحد ودعم الذرة نحو 37,800 ديناراً للطن ولغذاء الأغنام نحو 37,330 ديناراً للطن وغذاء الأبل نحو 37,330 ديناراً للطن. وأوضح ان الصرف يتم وفقا للشروط بموجب بطاقات الاعلاف المعتمدة على أساس شهادة تصديق سارية المفعول وحسب القرارات العلفية المستحقة من الهيئة. وذكرت ان المخصصات تمنح للمربين ومزارع الأبقار والدواجن والنعام حسب بطاقات الاعلاف وبحق للهيئة الكشف الدوري على أعداد الحيوانات في اي وقت وحسب ما تقرره الإدارة المختصة. وأكدت الهيئة على عدم تحويل الشرائح الإلكترونية باسم المربين خلال الشهر المستحق فيه صرف الدعم ويجوز تحويلها خلال الشهر التالي. وقالت انه يشترط تقديم ما يثبت سداد القيسة الإيجارية السنوية للسعيمة المستحقة للهيئة قبل نهاية السنة المالية وفي حالة عدم السداد لا تصرف المخصصات العلفية. ونكرت انه لا يصراف الدعم الا بعد خصم أي مستحقات للهيئة

السمكية بالهيئة بالتعاون والتسيق مع الإدارة العامة لخفر السواحل والإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية وبلدية الكويت والإدارة العامة للجمارك في تنفيذ هذا القرار وللهيئة الحق في إجراء التعديلات الضرورية وفقا لما تليه متطلبات السوق المحلي.

مادة خامسة: تطبق بشأن المخالف لمواد هذا القرار الأحكام والعقوبات الواردة بالمرسوم الأميري بالقانون رقم 46 لسنة 1980 بشأن حياكة الثروة السمكية والقرارات المنفذة له.

مادة أولى: يحظر صيد أسماك الزبيدي بالمياه الإقليمية الكويتية خلال الفترة من 2011/6/1 وحتى 2011/7/15 كما يمنع تداول وتسويق أسماك الزبيدي المحلي خلال الفترة المذكورة. مادة ثانية: يحظر على جميع سفن وقوارب الصيد استخدام أو حمل شبك الصيد الخشومية (البلنج) الخاصة بصيد أسماك الزبيدي ذات قياس فتحة الشباك 140 ملم (5,5 بوصة) أثناء فترة الحظر المذكورة في المادة الأولى.

مادة ثالثة: يسمح باستيراد أسماك الزبيدي الطازجة الجبردة والمجمدة وتسويقها خلال فترة الحظر المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار من خلال المنافذ الجمركية المعتمدة للدولة وفقا للشروط التالية: الا يقل الطول التشريعي للسلكة عن 20سم. الحصول على إذن مسبق من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. مادة رابعة: يقوم قطاع الثروة



م.جاسم البدر